

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٠ (بالتفويض)

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ١٩٩٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٠/٢/١٩

باعتتماد الحساب الختامى للعام المالى ١٩٩٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٠/١١/٧ ؛

تسرد :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ١٩٩٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبالغاً قدره ٥٩٤٣٠٠٠,٨٨ جنيه (خمسمائة وأربعة وتسعون ألفاً وثلاثمائة جنييه وثمانية وثمانون قرشاً) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٠١٤٩٩,٤٨ جنيه (ثمانمائة وواحد ألف وأربعمئة وتسعة وتسعون جنيهاً وثمانية وأربعون قرشاً) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات مبلغ ٢٠٧١٩٨,٦٠ جنيه (مائتى وسبعة آلاف ومائة وثمانية وتسعون جنيهاً وستون قرشاً) تم خصمها من الاحتياطي العام الذى بلغ فى ١٩٩٩/١٢/٣١ مبلغ ٥١٠٦٩٣٧,٨٨ جنيه (خمسة ملايين ومائة وستة آلاف وتسعمائة وسبعة وثلاثون جنيهاً وثمانية وثمانون قرشاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٢/١١/٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / على الحوام